التحليل المورفوفونولوجي لبنية الكلمة العربية

✍ الأستاذ الدكتور / عبد الحليم محمد حامد*

تقديم:

تنوعت طرائق النظر في التحليل اللغوي لدى الاتجاهات اللسانية الحديثة، لدرجة أنّه أصبح من العسير على الباحث أن يتابع الجديد في تلك الطرق، مما أنتجته قرائح المفكرين اللغويين في مجال الدراسة اللغوية في مستوياتها المختلفة. والمفيد في مخرجات تلك الاتجاهات هو أن الدارس لأي لغة يمكن أن يجد طلبته؛ ومن ثم يستطيع أن يقدم ما يعين على فهم ظواهر لغته فهمًا سليمًا قائمًا على منطق اللغة وطبيعتها. ويسعى هذا البحث، في ضوء ذلك، إلى الإفادة من تلك النظرات الحديثة في مجال دراسة بنية الكلمة العربية، محاولاً الوصول إلى بعض التفسيرات لظواهر التحولات المورفوفونولوجية لبنية الكلمة العربية التي تكون متسقة مع قوانين التحليل الصوتي من جهة، ومع التحليل الصرفي من جهة أخرى. وسيكون

* أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية في جامعة أم درمان الإسلامية.

التركيز على بعض الظواهر التي عالجها علماء التصريف العربي ، في إطار ما سمي بظواهر الإعلال والإبدال. ويسعى البحث إلى تقديم تلك التفسيرات في صورة قواعد ومعادلات مقننة يسهل تطبيقها على تلك الظواهر. وقد قدم لنا علماء التصريف العربي تفسيرات علمية لتلك الظواهر قائمة على نظام دقيق وعمل متقن، إلا أنه فاتهم في ذلك بعض الأمور التي يمكن أن ينهض بإكمالها التفسير اللساني الحديث الذي توصل إليه الباحثون في هذا المجال؛ وبذلك يمكن لهذا التفسير الحديث أن يسد فجوة كانت قد ظهرت في عمل علماء التصريف العربي، أو بعبارة أدق يستطيع أن يكمل عمل أولئك العلماء من غير أن يمس جوهره وأساسه. على أنني لا أدعى السبق في هذا العمل فقد تقدمني علماء أجلاء من أساتذة الدراسات اللسانية الحديثة، مثل: الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه: "المنهج الصوتي في دراسة بنية الكلمة العربية"، الذي صدر للمرة الأولى في عام ١٩٧٧، وأعيد إصداره في عام ١٩٨٠ ، والأستاذ الدكتور داوود عبده في كتابه: "دراسات في علم أصوات العربية"، ١٩٧٩، والأستاذ الدكتور الطيب البكوش، في كتابه:"التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ١٩٨٧، وغيرهم ممن لا يتسع المجال لذكرهم، ويعد هذا العمل محاولة للتجويد والإتقان، ووضع المسألة في إطار من التقنين وفق النظرة

الحديثة، والعمل على وضع قواعد للتغيرات المختلفة التي سأقوم بمعالجتها في هذا المقال، تمهيدًا للتوسع في ذلك مستقبلاً إن شاء الله.

مقدمات أساسية:

أ- علم التصريف العربي وعلم المورفولوجيا:

يختص علم التصريف العربي بالبحث في الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة، ولا يبحث في الأسماء المبنية ولا في الأفعال غير المتصرفة، ولا في الحروف والأدوات مما يعرف بالكلمات الوظيفية. يقول ابن جني (ت٣٩٢هـ) في كتاب المنصف ج٢/١ : "وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها. ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف." ويقول أيضًا في ص٤ من المرجع نفسه: "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة" وفي إجابته عن سؤال السائل عن عدم ذكر الحروف مع الأسماء والأفعال عند الحديث عن التصريف، يقول في ص٧ من المرجع نفسه: "إنه إنما قصد أن يمثل الأسماء والأفعال ليري أصلها من زائدها؛ لأنها مما يصرف ويشتق بعضها من بعض، والحروف لا يصح فيها

التصريف ولا الاشتقاق؛ لأنها مجهولة الأصول ... فالحروف لا تمثل بالفعل؛ لأنها لا يعرف لها اشتقاق". ثم يضيف قائلاً في ص ٨ وما بعدها من المرجع نفسه: "وقول أبي عثمان المازني الأسماء: يعني الأسماء المتمكنة، التي يمكن تصريفها واشتقاقها، نحو "رجل وفرس"، ولا يريد الأسماء المبنية الموغلة في شبه الحروف؛ لأن تلك الأسماء في حكم الحروف... فهذه الأسماء المبنية التي في حكم الحروف لا تشتق، ولا تمثل من الفعل، كما أن الحروف كذلك... وكلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد"، غير أنه يشير في (ص٩) إلى أن بعض الأسماء المبنية جاء مشتقًا نحو "لبيك"؛ لأنهم يقولون ألب بالمكان، ونحو "قط"؛ لأنها من قططت أي قطعت، وكذلك "ذا وذي والذي" ونحو ذلك مما يدخله التحقير، أو يستعمل استعمال المتصرف، وليس ذلك بالكثير.

وواضح من هذا الكلام أن علم التصريف لا يبحث في مسائل الأسماء المبنية ولا الحروف، وإنما يختص بمسائل الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وهو بذلك يستبعد جملة من كلمات اللغة، ومنها الكلمات التي تعرف بالوظيفية، مثل: حروف الجر، وحروف العطف، وأدوات الشرط والاستفهام وغيرها مما يمثل جزءًا مهمًا في مجال الاستعمال اللغوي، وربط

الكلام بعضه ببعض، دعك عن الأسماء المبنية، وهي جزء من متن اللغة لا يستهان به.

أما علم المورفولوجيا الحديث، فهو علم يختص بالبحث في بنية الكلمة اللغوية، وتحديد وظيفتها التي تؤديها في الاستعمال اللغوي من غير نظر إلى تمكنها أو عدم تمكنها في الاسمية، ومن غير نظر إلى كونها حرفًا أو اسمًا أو فعلاً متصرفًا أو غير متصرف، فيجمع في ذلك بين الكلمات الوظيفية، وكلمات المحتوى، مما يدخل في الاستعمال اللغوي، فيصبح بحثه شاملاً لكلمات اللغة من غير استثناء. وهو يلتقي مع علم التصريف بمفهومه التقليدي في كل ما يتناوله ويزيد عليه بتناول البحث في الكلمات الأخرى التي لا يتناولها، وهو لا يتطابق معه تمامًا في كل شيء؛ ومن هنا لا نستطيع أن نقول إن علم التصريف العربي بمفهومه القديم هو علم المورفولوجيا بالمفهوم الحديث، إلا على سبيل التسامح في التعبير، أو على سبيل التغليب، وإن كان بعض الباحثين يسوي بينهما، فيرى أن علم المورفولوجيا الحديث هو علم التصريف في اللغة العربية.

ب- علم الأصوات وعلم المورفولوجيا:

يبحث العلمان في بنية الكلمة، ولكن من زاويتين مختلفتين؛ فعلم الأصوات يبحث في تحليل بنية الكلمة من الناحية التركيبية منطلقًا من

الفونيم ،وهو الوحدة الصوتية التركيبية، ويبحث علم المورفولوجيا في تحليل الكلمة من الناحية التركيبية منطلقًا من المورفيم، وهو الوحدة الصرفية ، ويلتقي العلمان في ذلك التحليل حين تتداخل القواعد التي تفسر التحولات المورفوفونولوجية في الكلمات؛ فينشأ ما يعرف بقواعد التغيرات المورفوفونولوجية، وهو ما يسعى هذا المقال لتقديمه. وبذلك يكون العلمان متكاملين في معالجة مسائل بنية الكلمة، لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا ينهض أحدهما بتفسير ظواهر التحولات المورفوفونولوجية من غير أن يستعين بالآخر؛ ولكن مع هذا يظل العلمان مستقلين أحدهما عن الآخر، ومختلفين في موضوعات البحث. فعلى سبيل المثال لا يتوقع من علم المورفولوجيا أن يعالج ظواهر النبر والتنغيم ، كما لا يتوقع من علم الفونولوجيا أن يعالج ظواهر العلاقة التركيبية بين مورفيمات الكلمة، وأن يعالج القواعد التي تضبطها، عدا تلك المتصلة بالناحية الصوتية. وسوف نرى في الصفحات الآتية أوجه العلاقة بين العلمين وأوجه الاختلاف بينهما.

هذا، ولما كان هدف هذا المقال أن يوضح الأمر فيما يتصل ببنية الكلمة من الناحية الكلية وأن يتناول عناصرها التركيبية مبينًا ما يعتورها من التحولات ذات الصفة المشتركة بين مجالي العلمين، فإنه من المفيد أولاً

أن نلقي الضوء على النظرة الكلية لعلم المورفولوجيا بنية الكلمة من حيث تكوينها الأساس.

ج - المكونات المورفولوجية للكلمة العربية:

يرتبط علم المورفولوجيا بعلم النحو، أو ما يطلق عليه علم "السينتاكس" في الدراسة الحديثة، ارتباطًا وثيقًا، وهو ارتباط لحظه علماء اللسانيات منذ أقدم العصور أيضًا؛ فبمقتضى وظيفة كلٍ من العلمين، يتضح أن علم النحو لا يستغني عن علم المورفولوجيا؛ فالجملة اللغوية التي تمثل، في غالب الأحوال، تركيبًا يضم عدة كلمات، لا يتيسر تحليلها إلى مكوناتها تحليلاً دقيقًا ما لم يعرف تكوين تلك المكونات، والعناصر التي تشتمل عليها. فالتحليل المورفولوجي للكلمات هو مقدمة للتحليل النحوي، وضروري للوصول إلى أنواع الكلمات والصيغ التي تتكون منها الجملة وأشكالها؛ لذا لوحظ أن الدراسات اللسانية قديمًا تجمع بين العلمين، في كثير من الأحيان، وتجعلهما علمًا واحدًا.

وإذا كانت الكلمة في اللغة تتكون، من الناحية التركيبية الفونولوجية، من وحدات صوتية صغيرة تسمى الواحدة منها "فونيمًا"، فإنها، من الناحية التركيبية المورفولوجية، تتكون من وحدات صرفية، قد تكون فونيمًا أو أكبر من الفونيم، تسمى "مورفيمًا". والمورفيم إذن هو

أصغر وحدة صرفية ذات وظيفة، تدخل في تكوين الكلمة. فالوحدات التي تتكون منها الكلمات من الناحية المورفولوجية (الصرفية)، وتلك التي تدخل في التركيب فتؤدي وظيفة صرفية أو نحوية، تسمى مورفيمات (انظر: ماثيوس ١٩٧٤ ص ١١، أرنوف ١٩٧٩ ص٧، إليزابث سيلكريك، ص ٢- ٥). ومعرفة المورفيمات ومعرفة نطقها ووظيفتها وكيفية ربطها بالكلمات تمثل جزءًا من المعرفة اللغوية للمتحدث باللغة ولدارسها على السواء. وبالنظر إلى الكلمات في أي لغة يتضح أن الكلمة، عند التحليل، قد تتكون من مورفيم واحد، أو من عدة مورفيمات. ويخضع تكوين الكلمة في أي لغة، إلى قواعد تحكم عمليات الربط بين المورفيمات، وتحدد علاقتها بعضها ببعض. ويستطيع اللغوي، اهتداء ببعض الخصائص التكوينية في كل لغة، وبغيرها من القوانين، أن يحدد المورفيمات الخاصة باللغة، ومن ثم يصل إلى دراسة الطرق التي تتألف بها المورفيمات في كلمات، والطرق التي تتغير بها في التراكيب الصرفية المختلفة. ولقد تمكن علماء هذا العلم من خلال الدراسة من تحديد أنواع المورفيمات بالاعتبارات المختلفة؛ من حيث وظيفتها الدلالية، ومن حيث شكلها، ومن حيث ارتباطها بعضها ببعض، وذلك موضوع مبسوط في مظانه. ويهتم علم المورفولوجيا بدراسة الأنماط التي تتخذها كل لغة

لمفرداتها، وبتحديد الوسائل التي تتبعها في بنائها وتكوينها. وعن طريق تلك المعرفة الأساسية، يتوصل الباحث إلى كيفية تحليل الكلمات إلى العناصر المكونة لها من المورفيمات المختلفة. وتقوم عملية التحليل هذه على أساس المقابلة بين الكلمات أو العبارات أو الجمل التي يتضاءل بينها الاختلاف من الناحية الصوتية إلى أقصى حد ممكن، مع تشابهها من الناحية الدلالية إلى أقصى حد ممكن، ثم ملاحظة العناصر الصوتية المشتركة بينها، وتلك التي تختلف فيها، ومن ثم تحديد وظائف تلك العناصر ودلالاتها. فإذا قابلنا بين الأمثلة الآتية من اللغة العربية: (أنا أكتب، أنت تكتب، هو يكتب) نلحظ أنها جميعًا تتفق في عنصر واحد هو: (كتب) وهو العنصر الدال على مادة الفعل قبل أن تلحقه أي لواحق وظيفية أخرى، ثم نلحظ أن هذا العنصر قد أضيفت إليه بعض السوابق للدلالة على تحوله إلى بناء المضارع، ثم الشخص الذي أسند إليه هذا الفعل؛ فكانت: /أ- / للدلالة على مورفيم المضارع للمتكلم، و/ت- / للدلالة على مورفيم المضارع للمخاطب، و/ي - / للدلالة على مورفيم المضارع للغائب، ونلحظ كذلك أن المورفيم الذي أشير به إلى شخص المتكلم هو /أنا/، والذي أشير به إلى شخص المخاطب هو /أنت/، والذي أشير به إلى الغائب هو /هو/.

وبناءً على هذا التحليل نستطيع أن نقول إن كلاً من الأمثلة المذكورة يتكون من فعل دال على حدث الكتابة هو /كتب/، ومن سوابق لحقت به هي: /أ- / و /ت- / و/ي - / دالة على المضارعة والشخص الذي أسند إليه ذلك الفعل، وهو المتكلم والمخاطب والغائب، على التوالي، يضاف إلى ذلك عناصر مورفيمية أخرى مستقلة دالة على المتكلم والمخاطب والغائب، وهي: أنا وأنت وهو على التوالي.

وإذا قابلنا بين أمثلة أخرى اختلف فيها المسند إليه من حيث العدد مثل:

(نحن نكتب، وأنتم تكتبون، وهم يكتبون)، نلحظ أن عناصر أخرى جديدة قد أضيفت إلى هذه الأمثلة، وهي تمثل مورفيمات جمع المتكلمين /نحن/، وجمع المخاطبين /أنتم/، وجمع الغائبين /هم/، كما أضيف إلى آخر الفعل المسند إلى المخاطبين والغائبين /و/ أو/ الضمة الطويلة / للدلالة على الجمع، تمييزًا له من المسند إلى المفرد المخاطب أو الغائب، وأضيف إلى آخره /ن/ للإشارة إلى أن الفعل مرفوع، أما المسند إلى جمع المتكلمين فقد ميز عن مفرده بنون في أوله. {ن ت}

هذا، ومن الممكن أن تتبع الطريقة السابقة، في تحليل أي مادة لغوية أخرى من غير اللغة العربية.

ويمكن أن نستنتج مما تقدم أن المورفيمات التي تدخل في تكوين الكلمات يمكن أن تكون لواحق، تلحق آخر الكلمة، أو تكون سوابق، تلحق أول الكلمة، أو تكون دواخل أو أحشاء ، تدخل بين أصول الكلمة. فمن أمثلة اللواحق ما أشرنا إليه في قولنا: هم يكتبون، وأنتم تكتبون وهما عنصرا الواو (الضمة الطويلة)، والنون في آخر الفعل، ومن أمثلة السوابق أحرف المضارعة في هذين الفعلين وما يشبههما، أي /ت-/ و/ي-/ ، أما الدواخل فيمثل لها بتاء الافتعال في نحو استمع واجتمع، وياء التصغير في نحو رجيل وجبيل. ويمكن القول إن كل وحدة صرفية تلحق الكلمة، وهي ليست من أصولها، تعد مورفيمًا، سواء ألحقت أول الكلمة أو آخرها أو دخلت في وسطها. وكل تلك العناصر تؤدي وظيفة خاصة حين تلحق الكلمة، ولا يوجد عنصر منها بلا وظيفة. ولكي يتضح لنا ذلك نحلل الكلمات الآتية إلى عناصرها المكونة لها:

الرجلان:

/ال/ / رجل/ / ان/

مورفيم التعريف مورفيم الجذر مورفيم التثنية

الشاعرات:

/ال/ /شاعر/ /الفتحة الطويلة + الكسرة / / ات /

م. التعريف م. الجذر م. اسم الفاعل من الثلاثي م. جمع المؤنث السالم

يستخرجونه:

/يـ - / / ست / / خرج/ /و/ /ن/ /هـو/

م. المضارعة م. الطلب م. الجذر م. الفاعل م. الرفع م. المفعول به

سينطلقون:

/ س - / / يـ - / / ن / / طلق / و/ و(الضمة الطويلة)/ / ن /

م. الاستقبال، م . المضارع، م. المطاوعة، م. الجذر، م . الفاعل، م، الرفع

هذه بعض الأمثلة لكيفية تحليل الكلمات إلى المورفيمات المكونة لها، مع تحديد وظيفة كل مورفيم حين يدخل في تكوين الكلمة. ومن خلال هذا التحليل ومعرفة وظائف المورفيمات، يمكن الوصول إلى معرفة دلالة الكلمة ووظيفتها الصرفية والنحوية في الجملة التي تقع فيها. وهكذا تمثل عملية التحليل المورفولوجي هذه مدخلاً مهمًا لفهم الكلمات والتراكيب.

التغيرات المورفوفونولوجية:

تمثل التغيرات المورفوفونولوجية (الصرفية الصوتية) تلك التغيرات التي تحدث في الكلمة عند تركيبها من المورفيمات التي تتكون منها. وقد يحدث تغير كبير في بنية الكلمة يؤدي إلى تغير الشكل الأصلي للمادة، من حيث الأصوات، والبنية التركيبية. وسنقتصر هنا على إيراد أمثلة لتلك التغيرات؛ لأن استقصاءها يضيق عنه نطاق هذا المقال القصير، وسيحصر الحديث على أمثلة مما عرف عند علماء التصريف بظواهر الإعلال والإبدال بأنواعها. وسنورد القاعدة الصرفية التي ذكرها علماء الصرف في تفسير التغيير الذي يحدث في الكلمة، ثم نناقشها ونقدم التحليل الذي يراه علم الصوتيات الحديث، مصحوبًا بالقاعدة التي تقترح لتفسير ذلك التغيير. ولما كانت حالات الإعلال والإبدال في الصرف العربي كثيرة، يصعب معالجتها في هذا الحيز، فسوف نقتصر على بعض الأمثلة من ذلك.

أولاً: الإعلال: [(انظر:ابن جني، ١٩٩٣ ج٢/٧٣٨- ، وأحمد الحملاوي، ٢٠٠٣، ص ١٦٩، عباس حسن، ج ٤ ، ١٩٩٥، ص٧٥٦ ، عبد العليم إبراهيم،١٩٦٩، ص٥، عبده الراجحي، ٢٠٠٨، ص١٣٧)].

هو تغيير يحدث في الكلمة في أحد أحرف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء)، وقد أضيفت إليها الهمزة بسبب كثرة التغيير الذي يحدث فيها.

والإعلال منه ما هو إعلال بالقلب، أي بقلب حرف من حروف العلة إلى حرف علة آخر، أو بقلب حركة إلى حركة أخرى، ومنه إعلال بالنقل، أي بنقل حركة من مكان إلى مكان، ومنه إعلال بالحذف، أي بحذف حرف أو حركة من الكلمة لأسباب صرفية. وقد يكون الإعلال في الكلمة الواحدة بإحدى هذه الصور الثلاث، وقد يكون بصورتين منها، وقد يكون بالصور الثلاث مجتمعة.

تحليل بعض الأمثلة للإعلال بالقلب:

- قلب الهمزة ألفًا أو واوًا أو ياءً:

تقول القاعدة الصرفية:

إذا توالت همزتان في أول الكلمة، وكانت الثانية منهما ساكنة، تقلب الثانية مدًا من جنس حركة الهمزة الأولى؛ فيقال: في "ءأمن" "آمن"، وفي "ءؤمن"، "أومن"، وفي "ءإمان"، "إيمان". إن منطوق القاعدة الصرفية إذا طبق بدقة فإنه لا يؤدي إلى النتيجة المذكورة؛ ذلك أن قلب الهمزة الثانية مدًا من جنس حركة الأولى، من غير إشارة إلى ما يفعل بحركة الهمزة الأولى، يؤدي إلى توالي ثلاث حركات، هي حركة الهمزة الأولى مضافًا

إليها حركة المد التي تمثل حركتين في التحليل الصوتي، وذلك وضع لا يتأتى في العربية، أي أن تتوالى ثلاث حركات في المقطع الواحد من الكلمة، مما ينتج عنه أن يكون شكل كلمة آمن بالكتابة الصوتية العربية هكذا: /ء ـَ ـَ ـَ م ـَ ن ـَ /، فيكون في المقطع الأول ثلاث فتحات: الفتحة القصيرة التي تلي الهمزة الأولى، والفتحة الطويلة التي انقلبت إليها الهمزة الثانية طبقًا للقاعدة الصرفية. وكذلك يصبح شكل كلمة (أُومن) بالكتابة الصوتية العربية هكذا: /ء ـُ ـُ ـُ م ـِ ن/ فيكون في المقطع الأول ثلاث ضمات: الضمة القصيرة التي تلي الهمزة الأولى، والضمة الطويلة التي انقلبت إليها الهمزة الثانية طبقًا للقاعدة الصرفية. وكذلك تكون كتابة كلمة إيمان هكذا: /ء ـِ ـِ ـِ م ـَ ـَ ن /، حيث يصبح في المقطع الأول ثلاث كسرات: الكسرة القصيرة التي تلي الهمزة الأولى، والكسرة الطويلة التي انقلبت إليها الهمزة الثانية طبقًا للقاعدة الصرفية، وهذا وضع غريب؛ إذ لا يوجد في اللغة العربية مقطع يشتمل على ثلاث حركات. ولكي نتفادى هذا الوضع في الكلمة نقترح، طبقًا للنظرة الصوتية الحديثة، أن تكون القاعدة التي تحكم التغيير في هذه الكلمات واحدة من القاعدتين الآتيتين:

القاعدة الأولى: الهمزة ← صفر / همزة + حركة ـــــ صامت (وهي تسقط الهمزة الثانية، وتعوض عنها بإطالة الفتحة التي بعد الهمزة الأولى).

القاعدة الثانية: الهمزة ← حركة مجانسة / همزة + حركة ـــــ صامت

وهذه القاعدة لا تسقط الهمزة ولكن تحولها إلى حركة مجانسة للحركة القصيرة التي تلي الهمزة الأولى؛ فتكون فتحة قصيرة بعد الفتحة القصيرة، وضمة قصيرة بعد الضمة القصيرة، وكسرة قصيرة بعد الكسرة القصيرة، فتصبح الحركتان القصيرتان حركة طويلة واحدة. ويكون تحليل الكلمات المذكورة، بعد تطبيق القاعدتين، كالآتي:

(١) /ءَ ـَ ءَ م ـَ ن ـَ/ ← / ءَ ـَـَ م ـَ ن ـَ / بعد إسقاط الهمزة الثانية وإطالة الفتحة السابقة لها تعويضًا عنها، أو بعد قلب الهمزة الثانية إلى فتحة قصيرة من جنس الحركة السابقة لها، فتصبح الحركتان القصيرتان حركة طويلة واحدة.

(٢) /ءُ ـُ ءَ م ـِ ن ـُ / ← /ءُ ـُـُ م ـِ ن ـُ/ بعد إسقاط الهمزة الثانية وإطالة الضمة السابقة لها تعويضًا عنها، أو بعد قلب الهمزة الثانية ضمة قصيرة من جنس الحركة السابقة لها، فتصبح الحركتان القصيرتان حركة طويلة واحدة.

(٣) /ءِءَمَـَـَن/ ← /ءِءِمَـَـَن/ بعد إسقاط الهمزة الثانية وإطالة الكسرة السابقة لها تعويضًا عنها، أو بعد قلب الهمزة الثانية كسرة قصيرة من جنس الحركة السابقة لها، فتصبح الحركتان القصيرتان حركة طويلة واحدة. وتطبق القاعدتان الأولى والثانية على كل الأمثلة التي تأتي على نمط الكلمات السابقة، مثل: آلم، ويؤلم، وإيلام، وآنس، ويؤنس، وإيناس، وآتى، ويؤتي، وإيتاء. ويرى

عبد الصبور شاهين (١٩٨٠ ص١٨٣) أن النوع التعويضي في القاعدة الأولى إيقاعي، يحافظ على كمية المقطع من غير نظر إلى نوعه؛ إذ هو في كلتا الحالتين مقطع متوسط، في رأينا، (وفي رأي شاهين هو مقطع طويل)، لكنه في الحالة الأصلية مقطع مغلق (ص ح ص)، وفي الحالة البديلة مقطع مفتوح (ص ح ح)، غير أن كمية الأصوات واحدة؛ ولهذا ثبت إيقاع الكلمة. أما تسويغ قلب الهمزة الثانية حركة مجانسة للحركة السابقة لها، كما تقضي القاعدة الثانية، فذلك بمقتضى قانون المماثلة الصوتية، وبناءً على أن الهمزة، عند الصرفيين القدامى، تعامل معاملة أحرف العلة، وتتبادل معها المواقع، كما هو ملاحظ في أمثلة كثيرة سوى هذه الأمثلة المذكورة.

- قلب الواو أو الياء ألفًا:

تقول القاعدة الصرفية:

تقلب الواو أو الياء ألفًا إذا تحركت وانفتح ما قبلها، كما في قال، وصام، وباع، وسار، ودعا، ورمى. والملاحظ هنا أن القاعدة لم تشر إلى ما يفعل بالحركة الواقعة قبل الواو أو الياء، ولا الحركة الواقعة بعدهما بعد قلبهما ألفًا؛ مما يترتب عليه وجود أربع حركات متتالية في المقطع، وهو أمر ليس مقبولاً في النظام المقطعي للغة؛ إذ لا يوجد فيه مقطع مثل: /ص ح ح ح/. وهنا يمكن أن تقترح القاعدة الآتية لحل هذا الإشكال:

القاعدة الثالثة: و/ي ← صفر / فتحة قصيرة ـــــ فتحة قصيرة

تقول هذه القاعدة: إن الواو أو الياء الواقعة بين فتحتين قصيرتين تسقط، وبعد إسقاطها تنضم الفتحة القصيرة السابقة لها إلى تلك اللاحقة لها فتصبحان فتحة طويلة. والتحليل الآتي يوضح ذلك:

(٤) ق ـَ و ـَ ل ـَ ← ق ـَ ـَ ل ـَ (بعد سقوط الواو انضمت الفتحتان القصيرتان فصارتا حركة طويلة، أي ألف مد).

(٥) ب ـَ ي ـَ ع ـَ ← ب ـَ ـَ ع ـَ (بعد سقوط الياء انضمت الفتحتان القصيرتان فصارتا حركة طويلة، أي ألف مد).

(٦) د ـَ ع ـَ و ـَ ← د ـَ ع ـَ ـَ (بعد سقوط الواو انضمت الفتحتان القصيرتان فصارتا حركة طويلة، أي ألف مد).

(٧) ر ـَ م ـَ ي ـَ ← ر ـَ م ـَ ـَ (بعد سقوط الياء انضمت الفتحتان القصيرتان فصارتا حركة طويلة، أي ألف مد).

غير أن الأمر يحتاج إلى قاعدة إضافية أخرى لتفسير حالتي الفعل الذي تكون الحركة القصيرة التي تسبق الواو أو الياء ليست مجانسة لتلك التي تليها، مثل: خاف، وهاب؛إذ أصلهما على وزن /فعِل/ بكسر العين. وهنا نستدعي قاعدة المماثلة بين الحركات أو ما يسمى بالانسجام بين الحركات. هذه القاعدة يمكن أن تقلب بمقتضاها الكسرة التي تلي عين الفعل إلى فتحة لتجانس الفتحة التي قبلها، ولهذا التغيير نظائر في بعض اللهجات الحديثة؛ حيث تقلب الكسرة في نحو /شَرِب / إلى فتحة فتصبح /شَرَب/. ويمكن تطبيق هذه القاعدة قبل القاعدة الثالثة المذكورة سابقًا. وهذه القاعدة هي:

القاعدة الرابعة: الكسرة ← فتحة / فتحة + و/ي ـــــ صامت (تقول هذه القاعدة: إن الكسرة تصبح فتحة إذا وقعت بعد الواو أو الياء، وكان قبل الواو أو الياء فتحة، على سبيل المماثلة، وحينئذٍ تتحول الفتحتان القصيرتان إلى فتحة طويلة بعد سقوط الواو أو الياء).

والتحليل الآتي يوضح تطبيق القاعدتين:

(٨) خَ ـَ وِ ـ فَ ـَ ← خَ ـَ وَ ـ فَ ـَ (بتطبيق القاعدة الرابعة).

(٩) هَ ـَ يِ ـ بَ ـَ ← هَ ـَ يَ ـ بَ ـَ (بتطبيق القاعدة الرابعة).

(١٠) خَ ـَ وَ ـ فَ ـَ ← خَ ـَـَ فَ ـَ (بتطبيق القاعدة الثالثة)

(١١) هَ ـَ يَ ـ بَ ـَ ← هَ ـَـَ بَ ـَ (بتطبيق القاعدة الثالثة)

= قلب الواو ياء:

تقول القاعدة الصرفية:

تقلب الواو ياء إذا وقعت بعد كسرة، مثل: رضي، ومثل: غُزي ومُحي، مبنيان للمجهول، وصيام وقيام. والقاعدة الآتية تفسر هذا التغيير:

القاعدة الخامسة: و ← ي / كسرة ـــــ (تقول هذه القاعدة: تقلب الواو ياءً إذا وقعت بعد كسرة). والتحليل الآتي يوضح كيفية تطبيق هذه القاعدة:

(١٢) رَ ـَ ضِ ـ وَ ـَ ← رَ ـَ ضِ ـ يَ ـَ

(١٣) غُ ـُ زِ ـ وَ ـَ ← غُ ـُ زِ ـ يَ ـَ

(١٤) صِ ـ وَ ـَـَ م ← صِ ـ يَ ـَـَ م

وتقول قاعدة صرفية أخرى:

تُقلب الواو ياءً إذا وقعت ساكنة بعد كسرة، كما في: ميزان وميعاد، والحقيقة أن الواو هنا لم تقلب ياءً، وإنما قلبت كسرة قصيرة انضمت إلى الكسرة القصيرة قبلها فصارتا كسرة طويلة، أي ياء مد، وهي التي أطلق عليها الصرفيون ياءً. ولتفسير هذا التغيير تقترح القاعدة الآتية:

القاعدة السادسة: و ← كسرة / كسرة ـــــ صامت (تقول هذه القاعدة: تقلب الواو كسرة إذا وقعت ساكنة بعد كسرة، على سبيل المماثلة بين (الحركة) وشبه الصائت، ثم تصبح الكسرتان كسرة طويلة). والتحليل الآتي يوضح كيفية تطبيق هذه القاعدة:

(١٥) م ـِ و ز ـَـ ن ← م ـِـ ز ـَـ ن

ويمكن اقتراح قاعدة أخرى تسقط الواو بعد السكون، ويعوَّض عنها بإطالة الكسرة السابقة لها فتصبح كسرة طويلة، أي ياء مد، مثل القاعدة السابعة، وهذا النوع من القواعد طبيعي في القانون الصوتي لمراعاة الإيقاع وسلامة النظام المقطعي في الكلمات.

القاعدة السابعة: و ← صفر / كسرة ـــــ صامت (تقول هذه القاعدة بإسقاط الواو إذا وقعت ساكنة بعد كسرة، والتعويض عنها بإطالة الكسرة السابقة).

والتحليل الآتي يوضح تطبيق هذه القاعدة:

(١٦) م ـِ و ز ـَـَ ن ← م ـِـ ز ـَـَ ن . ويلاحظ أن نتيجة تطبيق هذه القاعدة والقاعدة السابقة لها واحدة؛ لأن الغرض من كلٍ منهما هو نقل الكلمة من الأصل الذي كانت عليه إلى الصورة التي صارت إليها بعد التغيير، والفرق بينهما هو تطبيق قانون المماثلة الصوتية في القاعدة السابقة وتطبيق قانون التعويض بإطالة الحركة في القاعدة الأخيرة.

= قلب الياء واوًا:

تقول القاعدة الصرفية:

إذا وقعت الياء ساكنة بعد ضمة تقلب واوًا، كما في: يوقن وموقن ويوقظ وموقظ؛ لأن أصلهما / يُيْقن ومُيْقن، ويُيْقظ ومُيْقظ/.

والحقيقة أن التغيير الذي حدث هو قلب الياء ضمة حين وقعت بعد ضمة أخرى، فانضمت الضمة إلى الضمة فصارتا ضمة طويلة؛ إذ لا وجود للواو صوتيًا، وإن كان يوجد خطًا؛ إذ الموجود هنا هو ضمة طويلة، أي واو مد. ويقترح لتفسير هذا التغيير القاعدة الآتية:

القاعدة الثامنة: ي ← ضمة / ضمة ـــــ صامت. (تقلب هذه القاعدة الياء إلى ضمة قصيرة إذا وقعت بعد ضمة قصيرة أخرى، بقانون المماثلة الصوتية بين الصائت وشبه الصائت).

ويوضح التحليل الآتي تطبيق هذه القاعدة:

(١٧) ي ـُ ي ق ِ ن ← ي ـُـُ ق ِ ن

(١٨) م ـُ ي ق ِ ن ← م ـُـُ ق ِ ن

ويمكن اقتراح قاعدة أخرى شبيهة بالقاعدة السابعة، تقول بإسقاط الياء في هذا الموضع، والتعويض عنها بإطالة الحركة السابقة لها.

تحليل بعض الأمثلة للإعلال بالنقل:

الإعلال بالنقل يكون بنقل الحركة التي تقع بعد حرف العلة (شبه الصائت) إلى الحرف الصحيح قبله إذا كان ساكنًا.

وتقول القاعدة الصرفية:

إذا وقعت الضمة أو الفتحة بعد الواو، أو وقعت الكسرة بعد الياء، وكان ما قبل الواو أو الياء حرفًا صحيحًا ساكنًا، تنقل الحركة التي بعد حرف العلة إلى الحرف الصحيح قبله، ويصبح حرف العلة مدًا، أي يتحول إلى مد تلقائيًا، مثل: يقول ويقوم ويطوف ويبيع ويسير ويصير ويخاف ويهاب. ولكن القاعدة لم تذكر شيئًا عن القاعدة أو القانون الذي تحول به حرف العلة إلى مد، وما مصير الحركة التي قبل حرف العلة، أحذفت، أم أنها لم تحذف؟ فإذا حذفت فبأي قاعدة أو قانون ؟ وإذا لم

تحذف فإن النتيجة ستكون وجود ثلاث حركات متوالية في مقطع واحد. انظر مثلاً إلى تحليل مثال واحد من الأمثلة المذكورة:

يقول: / ي ـَ ق و ـُ ل ـُ / ← / ي ـَ ق ـُ و ل ـُ / ← /ي ـَ ق ـُـُـ ل ـُ / ، أي أن الصورة الأولى تحولت إلى الثانية بقانون نقل الحركة التي قبل العلة إلى الساكن الصحيح قبلها، ولكن بأي قانون تحولت الصورة الثانية إلى الثالثة ؟ ثم إن قلب العلة (الواو أو الياء) مدًا بعد نقل الحركة التي بعدها يترتب عليه اشتمال المقطع الذي هي فيه على ثلاث حركات؛ إذ لم يذكر شيءٌ عن مصير الحركة التي نقلت؛ لذا لا بد من اقتراح حل لهذا الإشكال، والحل يتمثل في وجود قاعدتين، إحداهما تنقل الحركة التي بعد العلة إلى ما بعد الساكن الصحيح قبلها، والأخرى تقضي بمماثلة العلة للحركة التي نقلت، وهما كالآتي:

القاعدة التاسعة: و/ي + حركة ← حركة + و/ي / صامت ـــــ صامت. هذه القاعدة تنقل الحركة الواقعة بعد الواو أو الياء إلى الصوت الصامت قبل كلٍ منهما.

القاعدة العاشرة: و/ي ← حركة قصيرة مجانسة / صامت + حركة ـــــ صامت. هذه القاعدة تطبق بعد القاعدة السابقة؛ فتقلب الواو أو الياء (شبه الصائت) إلى حركة قصيرة مجانسة للحركة التي صارت سابقة لها،

فتنضم الحركتان القصيرتان، فتصبحان حركة طويلة. والتحليل الآتي يوضح ذلك:

(١٩) يـَ قـَ وـُ مـُ ← يـَ قـُ وـ مـُ هذا بتطبيق القاعدة التاسعة، ثم تطبق القاعدة العاشرة لتعطينا النتيجة النهائية:

(٢٠) يـَ قـُ وـ مـُ ← يـَ قـُـ مـُ . فتطبيق القاعدة العاشرة جاء على أساس قانون المماثلة بين الأصوات، ليقلب الواو (شبه الصائت) التي بعد الضمة القصيرة إلى ضمة قصيرة أخرى مماثلة، فتنضم إلى الضمة التي قبلها فتصبحان حركة طويلة. وتطبق القاعدتان أيضًا على بقية الأمثلة التي تشتمل على الواو والياء، مثل: يطوف، ويخاف، ويبيع، ويسير، وعلى كل مثال من الفعل الأجوف تنطبق عليه شروط النقل عند الصرفيين.

وتقول القاعدة الصرفية:

في اسم المفعول (الذي على وزن "مفعول") من الفعل الأجوف الواوي، تنقل الضمة التي بعد الواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، ثم تحذف الواو لالتقاء الساكنين، كما في: مقول ومصون ونحوه. وتقترح القاعدتان الآتيتان لتفسير هذا التغيير:

القاعدة الحادية عشرة: و ـُـُ ← ـُـُ و / صامت ـــــ هذه القاعدة تنقل الضمة الطويلة التي بعد الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، وتطبق هذه القاعدة قبل القاعدة الثانية عشرة الآتية.

القاعدة الثانية عشرة: و ← صفر / ـُـُ ـــــ صامت. هذه القاعدة تسقط الواو إذا وقعت بعد ضمة طويلة قبل صامت، كما في الأمثلة السابقة، وهي تطبق بعد القاعدة الحادية عشرة أعلاه، والتحليل الآتي يوضح ذلك:

(٢١) مـَـ ق و ـُـُ ل ← مـَـ ق ـُـُ ول ← مـَـ ق ـُـُ ل.

(٢٢) مـَـ ص و ـُـُ ن ← مـَـ ص ـُـُ ون ← مـَـ ص ـُـُ ن.

ويختلف التحليل قليلاً بالنسبة لاسم المفعول من الأجوف اليائي؛ إذ تقول القاعدة الصرفية بنقل ضمة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم تحذف الواو أو الياء لالتقاء الساكنين. وتُقترح القاعدتان الآتيتان لتفسير هذا التغيير، وهي تطبق على التوالي:

القاعدة الثالثة عشرة: ي ـُـُ ← ـُـُ ي / صامت ـــــ . هذه القاعدة تنقل الضمة الطويلة التي بعد الياء إلى ما بعد الحرف الصحيح قبلها، ثم تأتي القاعدة الرابعة عشرة فتقلب الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة بقانون المماثلة الصوتية، ثم تأتي القاعدة الخامسة عشرة فتسقط الياء (شبه

الصائت) بعد الكسرة الطويلة؛ إذ لا يمكن أن تقلب هذه الياء إلى صائت طويل، فينتج عن ذلك وجود أربع صوائت في المقطع الواحد. وهذا التحليل يتفق مع ما ذهب إليه القدماء من إسقاط الياء أو الواو من صيغة "مفعول" من الأجوف اليائي، ويختلف معه في التعليل؛ إذ النتيجة النهائية واحدة. ودعنا الآن ننظر في القواعد الثلاثة وتطبيقها:

القاعدة الرابعة عشرة: اُـُـُ ي ← ـِـِ ي / صامت ـــــ صامت.

القاعدة الخامسة عشرة: ي ← صفر / ـِـِ ـــــ صامت. والتحليل الآتي يوضح تطبيق هذه القواعد الثلاثة على التوالي:

(٢٣) م ـَ ب ي ـُـُ ع ← م ـَ ب ـُـُ ي ع بالقاعدة الثالثة عشرة

(٢٤) م ـَ ب ـُـُ ي ع ← م ـَ ب ـِـِ ي ع بالقاعدة الرابعة عشرة

(٢٥) م ـَ ب ـِـِ ي ع ← م ـَ ب ـِـِ ع بالقاعدة الخامسة عشرة

تحليل بعض الأمثلة للإعلال بالحذف:

يقصد بالإعلال بالحذف حذف حرف العلة (شبه الصائت) للتخفيف، أو للتخلص من التقاء الساكنين، كما يرى الصرفيون. وسنضرب أمثلة هنا لحذف عين الفعل الأجوف، ولام الفعل الناقص، وألف الاسم المقصور، حسب ما ذكر الصرفيون العرب.

= حذف عين الفعل الأجوف:

تقول القاعدة الصرفية:

تحذف عين الفعل الأجوف إذا سكن آخره، سواء أكان ماضيًا أسند إلى ضمير رفع متحرك، مثل: قمت وقمنا وقمن، أم كان مضارعًا للمفرد مجزومًا، مثل: لم يقم، أم كان أمرًا للمفرد، مثل: قم وقمن. والحقيقة أن تفسير هذه الحالة ينبغي أن ينظر إليه على أنه تقصير للحركة الطويلة التي وقعت وسط الفعل الأجوف، نتيجة تحولات فونولوجية سبق أن أشرنا إلى بعضها. وهذا التغيير نفسه يحدث في لام الفعل الناقص وألف الاسم المقصور، كما ذكر الصرفيون. من أجل ذلك يمكن اقتراح بعض القواعد المورفوفونولوجية على النحو الآتي:

القاعدة السادسة عشرة: الحركة الطويلة ← قصيرة / ـــــ صامت # هذه القاعدة تقصر الحركة الطويلة إذا وقعت قبل صامت في آخر الكلمة.

القاعدة السابعة عشرة: الحركة الطويلة ← قصيرة / ـــــ صامت + صامت. هذه القاعدة تقصر الحركة الطويلة إذا وقعت قبل صامتين وسط الكلمة. والتحليل الآتي يوضح تطبيق القاعدة السادسة عشرة على الأجوف في حالتي المضارع المجزوم والأمر:

(٢٦) ي ـَ ق ـُـْ م ← ي ـَ ق ـْ م (لم يقم)

(٢٧) ي ـَ ب ـِـْ ع ← ي ـَ ب ـِ ع (لم يبع)

(٢٨) ق ـُـْ م ← ق ـُ م (الأمر قم)

(٢٩) ب ـِـْ ع ← ب ـِ ع (الأمر بع)

أما تقصير الحركة الطويلة في الماضي الأجوف المسند إلى أحد ضمائر الرفع المتحركة، كما في: قمت وبعت، فتنتجه القاعدة السابعة عشرة، بعد تحويل الأجوف الواوي الذي على وزن "فَعَلَ" بفتح العين إلى وزن "فَعُلَ" بضم العين، وتحويل الأجوف اليائي الذي على وزن "فَعَل" بفتح العين إلى وزن "فَعِلَ" بكسر العين، وعند اتصاله بضمير الرفع المتحرك يسكن آخره،وتسقط عينه ثم تنقل حركتها إلى الفاء قبلها فتصير: قُلت وبعت (انظر ابن جني ١٩٥٤: ج١/ ٢٣٤ وما بعدها).

ويعلل الصرفيون القدماء الغرض من ذلك التغيير في الأجوف الواوي واليائي بالإشارة إلى أصل العين في الفعلين، أي أن ما أصل عينه الواو تأتي فاؤه بالضم، وما أصل عينه الياء تأتي فاؤه بالكسر. ولكي نزيد هذا الأمر وضوحًا، في ضوء الرؤية التي نتبناها هنا، نقدم التحليل الآتي للأجوف الواوي واليائي:

(٣٠) / قـَ وَ لَ + تـُ / ← / قـَ وُ ل + تـُ / ← / قـَ ـُ ل + تـُ / ← / قـُ ـُ ل + تـُ / ← / قـُ ل تـُ / (تحول الشكل الأول إلى الثاني، ثم أسقطت الواو بين الحركتين، ثم أصبحت الحركتان ضمة طويلة بقانون المماثلة الصوتية، ثم قصرت الضمة الطويلة بالقاعدة السابعة عشرة).

ويحلل الأجوف اليائي على النحو الآتي أيضًا:

(٣١) / بـَ يَ عَ + تـُ/ ←/ بـَ يِ ع + تـُ/ ← / بـَ ـِ ع + تـُ / ← /ب ـِ ع + تـُ / ← /ب ِع + تـُ / (تحول الشكل الأول إلى الثاني، ثم أسقطت الياء بين الحركتين، ثم أصبحت الحركتان كسرة طويلة بقانون المماثلة الصوتية، ثم قصرت الحركة الطويلة بالقاعدة السابعة عشرة.

وبالقاعدتين السادسة عشرة والسابعة عشرة أيضًا يفسر التغيير الذي يلحق لام الفعل الناقص، التي يرى الصرفيون أنها تحذف، عند الإسناد، إذا كانت ألفًا، مثل: سعوا ويسعون واسعوا، وسعت ودعت الخ. وبهما يفسر سقوط ألف الاسم المقصور عند جمعه جمع مذكر سالمًا، مثل: المصطفون والأعلون ونحوه. والآن دعنا نتأمل التحليلات الآتية لبعض الأمثلة مما ذكرنا:

(٣٢) س ـَ ع ـَـَ و ← س ـَ ع ـَ و (بتطبيق القاعدة السادسة عشرة).

(٣٣) ي ـَ س ع ـَـَ و ن ـَ ← ي ـَ س ع ـَ و ن ـَ (بتطبيق القاعدة السابعة عشرة).

(٣٤) م ـُ ص ط ـَ ف ـَـَ + و ن ـَ ← م ـُ ص ط ـَ ف ـَ و ن ـَ (بتطبيق القاعدة السابعة عشرة).

ثانيًا: الإبدال: هو، عند الصرفيين، إبدال حرف بحرف آخر. كما في إبدال الواو والياء تاءً. وإبدال التاء طاءً، وإبدال التاء دالاً، وإبدال التاء إلى صوت آخر للإدغام. وسنعالج بعض الأمثلة مما ذكر فيما يأتي:

إبدال الواو والياء تاءً:

إذا أخذنا من الفعل المثال الواوي أو اليائي صيغة على وزن "افتعل"، فإن الواو أو الياء تبدل تاءً وتدغم في التاء، كما في: اتعظ، واتسر من وعظ ويسر. وينطبق هذا التغيير على المضارع والأمر والمصدر وسائر المشتقات من هاتين المادتين ونحوهما. ويمكن تفسير هذا التغيير بالقاعدة الآتية:

القاعدة الثامنة عشرة: و/ي ← تاء / ـــــ تاء (الافتعال). ومعنى هذه القاعدة أن هذا التغيير يحدث شريطة أن تكون التاء التي تقع بعد الواو أو الياء هي تاء الافتعال؛ فلا يحدث إذا كانت التاء من أصل الكلمة كما

في: "أوتر، وأوتد، وأيتم، وأيتن"، ولا يحدث في "إيتمن" مما الياء فيه أصلها همزة. والتحليل الآتي يوضح تطبيق القاعدة:

(٣٥) ء ـِ وت ـَ ع ـَ ظ ـَ ← ء ـِ تْ ت ـَ ع ـَ ظ ـَ

(٣٦) ء ـِ ي ت ـَ س ـَ ر ـَ ← ء ـَ تْ ت ـَ س ـَ ر ـَ

(٣٧) م ـُ و ت ـَ ع ـِ ظ ← م ـُ ت ت ـَ ع ـِ ظ

(٣٨) م ـُ ي ت ـَ س ـِ ر ← م ـُ ت ت ـَ س ـِ ر

إبدال تاء الافتعال طاءً:

تبدل تاء الافتعال طاءً إذا وقعت بعد أحد الأصوات المفخمة (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، كما في نحو: اصطبر واضطرب واطّلب واظطلم، وكل ما يؤخذ منها من الصيغ الأخرى.

والتغيير الذي يقع في مثل هذه الكلمات هو من قبيل ما يعرف في الدراسة الصوتية بالمماثلة الصوتية، وهي تأثر الأصوات بعضها ببعض حين تتجاور، والتأثر يكون إما في الصفة وإما في المخرج وإما فيهما معًا. وهو قانون لا يقتصر على هذه الأمثلة وحدها بل هو عام في الأصوات التي تتوافر فيها شروط التأثر. ونقترح القاعدة الآتية لتفسير هذا التغيير الذي يحدث في تاء الافتعال:

القاعدة التاسعة عشرة: تاء الافتعال ← طاء / صامت مفخم ـــــ وتقول هذه القاعدة: تاء الافتعال تتحول إلى صوت الطاء المفخم إذا وقعت بعد صوت مفخم، أي أن صوت التاء المرقق يكتسب صفة التفخيم من الصوت المفخم المجاور له. ومعروف أن المقابل المفخم لصوت التاء المرقق، هو صوت الطاء. والتحليل الآتي يوضح تطبيق هذه القاعدة:

(٣٩) ءِ ص ت ـَ ب ـَ ر ـَ ← ءِ ص ط ـَ ب ـَ ر ـَ

(٤٠) ءِ ض ت ـَ ر ـَ ب ـَ ← ءِ ض ط ـَ ر ـَ ب ـَ

(٤١) مـُ ص ت ـَ ب ِ ر ← مـُ ص ط ـَ ب ِ ر

(٤٢) مـُ ض ت ـَ ر ِ ب ← مـُ ض ط ـَ ر ِ ب

إبدال تاء الافتعال دالاً:

تبدل تاء الافتعال دالاً ، عند الصرفيين، إذا وقعت بعد (الدال والذال والزاي)، كما في: ادَّعى وازدهر وادَّكر وما يشتق منها، أي إن صوت التاء المهموس يكتسب صفة الجهر من الصوت المجهور المجاور له، وقد يقود ذلك التأثر، أحيانًا، إلى اتحاد الصوتين صفة ومخرجًا؛ وحينئذٍ يصبحان صوتًا واحدًا مشددًا، كما في "ادَّعى وادَّكر". وتقترح القاعدة العشرون لتفسير هذا التغيير:

القاعدة العشرون: تاء الافتعال ← دالاً / د/ذ/ز ـــــــ تقول هذه القاعدة: تاء الافتعال تصبح صوتًا مجهورًا إذا وقعت بعد الدال أو الذال أوالزاي، وهي جميعًا أصوات مجهورة، وذلك على سبيل المماثلة في صفة الجهر. والتحليل الآتي يوضح ذلك:

(٤٣) ءِزتَهَرَ ← ءِزدَهَرَ

(٤٤) ءِدتَعَّ ← ءِددَعَّ

(٤٥) ءِذتَكَرَ ← ءِذدَكَرَ ← ءِددَكَرَ

والمثال في (٤٥) سمع نطقه عن العرب على ثلاثة أشكال، هي: اذدكر، وادَّكر، وادَّكر، وهي جميعًا يمكن تفسيرها بقانون المماثلة الصوتية؛ إذ تماثلت التاء مع الذال في صفة الجهر فأصبحت دالاً مجهورة،كما في الشكل الأول، وتماثلت الدال مع الذال في صفة الاحتكاك فأصبحت ذالاً احتكاكية، وأدغمت في الذال، كما في الشكل الثاني، وتماثلت الذال في صفة الانفجار مع الدال فأصبحت دالاً وأدغمت في الدال، كما في الشكل الثالث، وهو أكثر الأشكال الثلاثة شيوعًا، وقد ورد في آيات من القرآن الكريم في سورة "القمر".

تحليل بعض أمثلة الإدغام (المماثلة الكلية):

تمثل ظاهرة الإدغام ظاهرة شائعة في اللغة العربية الفصحى ولهجاتها الحديثة. وهي تحدث نتيجة التقاء صوتين متقاربين أو متحدين في الصفة والمخرج. ويطلق عليها علماء الأصوات مصطلح "المماثلة الكلية". وتميل اللغة العربية بصفة عامة إلى إدغام المثلين أو المتقاربين متى ما وجدا متجاورين في الكلمة، كما في الأفعال المضعفة وما يشتق منها من الصيغ المختلفة، مثل: شدَّ ومدّ ومرَّ وملَّ ودلَّ الخ. ويفترض الصرفيون أن الفعل " شدَّ" أصله "شدَدَ" على وزن "فَعَلَ" بفتح العين، واسم الفاعل منه "شادّ"، وأصله "شادِد" على وزن فاعل، ولكن لما أسقطت الحركة القصيرة بين الصامتين أدغم أحدهما في الآخر. وكل هذه الصيغ وأمثالها يمكن تفسيرها بالقاعدة الآتية:

القاعدة الحادية والعشرون: الحركة القصيرة ← صفر / صامت ـــــ صامت مماثل .

هذه القاعدة تسقط الحركة القصيرة التي تقع بين صوتين متحدين أو متقاربين في الصفة والمخرج، كما في الأمثلة المذكورة وما يشبهها. وتحليل الأمثلة الآتية يوضح تطبيق تلك القاعدة:

(٤٦) ش ـَ د ـَ د ـَ ← ش ـَ د د ـَ تدغم الدال في الدال بعد إسقاط الفتحة القصيرة.

(٤٧) ش ـَ ـَ د ـِ د ← ش ـَ ـَ د د تدغم الدال في الدال بعد إسقاط الكسرة القصيرة.

هذا، ويمكن تفسير التغيير الذي يحدث في مثل: "ادَّارك واثَّاقل واطَّيَّر" بهذه القاعدة أيضًا؛ إذ يرى الصرفيون أن أصل هذه الأمثلة: " تدارك وتثاقل وتطيَّر"، على افتراض أن الحركة القصيرة بين الصوتين المتقاربين قد أسقطت وأدغم أحدهما في الآخر، إلا أن عمليات أخرى تمت في هذه الأمثلة تتطلب اقتراح قاعدتين أخريين تطبقان بعد القاعدة الحادية والعشرين، وهما على النحو الآتي:

القاعدة الثانية والعشرون: صفر ← همزة + حركة / ـــــ صامتين في أول الكلمة.

القاعدة الثالثة والعشرون: التاء ← صامت مماثل / ـــــ صامت مماثل.

تقول هاتان القاعدتان: إنه بعد إسقاط الحركة القصيرة بين الصوتين المتقاربين في أول الكلمة ترتب على ذلك بدء المقطع الأول فيها بصوتين صامتين، وذلك مخالف لقواعد النظام المقطعي في العربية، ولمعالجة هذا

طبقت القاعدة الثانية والعشرون فجلبت همزة الوصل مع حركة قصيرة لإعادة الكلمة إلى النظام المقطعي المسموح به، ثم تأثرت التاء بالصوت المجاور لها فتماثلت معه فأدغم الصوتان فصارا صوتًا واحدًا، طبقًا للقاعدة الثالثة والعشرين. ويوضح التحليل الآتي تطبيق هذه القواعد:

(٤٨) ت ـَ د ـَـَ ر ـَ ك ـَ ← ت د ـَـَ ر ـَ ك ـَ (بالقاعدة الحادية والعشرين)

(٤٩) ت د ـَـَ ر ـَ ك ـَ ← ء ـِ ت د ـَـَ ر ـَ ك ـَ (بالقاعدة الثانية والعشرين)

(٥٠) ء ـِ ت د ـَـَ ر ـَ ك ـَ ← ء ـِ د د ـَـَ ر ـَ ك ـَ (بالقاعدة الثالثة والعشرين)

هذا، وينطبق هذا التحليل على كل الصيغ التي تشبه الصيغ المذكورة. ويستثنى من ذلك بعض الأمثلة التي يترتب على تطبيق إحدى هذه القواعد عليها مخالفة للنظام المقطعي في الكلمة. ونأخذ مثالاً على ذلك صيغة اسم المكان من المضعف، مثل: " ممر ومقر الخ."؛ إذ يرى الصرفيون أن هذه الكلمات أصلها على وزن " مفعَل"، أي أنها: /م ـَ م ر ـَ ر/ و /م ـَ ق ر ـَ ر/ ؛ فإذا طبقت قاعدة إسقاط الحركة القصيرة بين الصوتين المتماثلين يترتب على ذلك إخلال بالنظام المقطعي؛ إذ تصبح الكلمة: /م ـَ م ر ر/ ، /م ـَ ق ر ر/ فينتهي المقطع بثلاثة صوامت. ولتفادي ذلك تطبق قاعدة القلب المكاني

للحركة فتنقل إلى ما قبل الصوتين المتماثلين، ويبقى الصوتان المتماثلان مدغمين. وتحلل الكلمات السابقة على النحو الآتي:

(٥١) م-َم ر-َر ← م-َم-َرر

(٥٢) م-َق ر-ًر ← م-َق-َرر

ومعنى ذلك أن قاعدة إسقاط الحركة القصيرة تطبق ما لم يترتب على تطبيقها إخلال بسلامة النظام المقطعي للكلمة، وإلا فيصار إلى قاعدة القلب المكاني حفاظًا على سلامة النظام المقطعي الذي هو جزء من تركيب الكلمة الذي يحفظ إيقاعها وجرسها العربي الصحيح.

وبعد، فهذه بعض الأمثلة على تحليل الكلمة العربية من وجهة نظر علم الأصوات (الفونولوجيا)، وعلم بنية الكلمة (المورفولوجيا)، قصد بها توضيح بعض الجوانب التي تحتاج إلى توضيح في ما قدمه علماء الصرف العربي في تحليل تلك الظواهر الصوتية الصرفية التي أشرنا إليها، ولم يقصد بهذا نقض أي تحليل قاموا به، بل تأكيد له بمزيد من الشرح والتوضيح والتقنين وفق طبيعة اللغة العربية ونظامها الصوتي الصرفي الذي يحفظ للكلمة سلامة بنية تركيبها، وحسن إيقاعها وجرسها. وهو اجتهاد وسعي للتجويد والتقنين من غير خروج عن طبيعة اللغة العربية، ومن غير إخضاع لها لما هو غريب عنها من النظم والقوانين، بل هو متفق

إلى حد كبير مع ما قدمه علماؤنا في هذا الشأن. هذا، ويحتاج هذا العمل إلى مزيد من التوسع تعالج فيه ظواهر التغيرات الصرفية الصوتية الأخرى. ونأمل أن تتاح لنا سانحة لتحقيق ذلك مستقبلاً إن شاء الله.

المراجع العربية:

١) أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف. المنصورة، دار الغد الجديد، ٢٠٠٣.

٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط٢. دمشق، دار القلم، ١٩٩٣.

٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. القاهرة، دار إحياء التراث القديم بوزارة المعارف العمومية، ١٩٥٤.

٤) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية. الكويت، مؤسسة الصباح، ١٩٧٩.

٥) ديزيرة سقال، الصرف وعلم الأصوات. بيروت، دار الصداقة العربية، ١٩٩٦.

٦) الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط٢. تونس، ١٩٨٧.

٧) عباس حسن، النحو الوافي. القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٥.

٨) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، ط٢. بيروت مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠.

٩) عبد العليم إبراهيم، تيسير الإعلال والإبدال. القاهرة، دار غريب للطباعة، ١٩٦٩.

١٠) عبده الراجحي، التطبيق الصرفي. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

المراجع الأجنبية:

1- Aronoff, Mark. Word Formation in Generative Grammar. Massachusets, The MIT Press, 1979.

2- Matthews, P.H. Morphology, An introduction to the theory of Word- Structure. London, Cambridge University Press, 1979.

3- Selkirk, Elisabeth, o. The Syntax of Words. Massachusets, The MIT Press, 1983.